بيان وزراء الخارجية بشأن التشريع المقترح ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، قيد الدراسة في الكنيست الإسرائيلي.

27 تشرين الأول (أكتوبر) 2024

في 26 من شهر تشرين الأول / أكتوبر (27 من ذات الشهر بتوقيت اليابان)، أصدرت اليابان بياناً مشتركاً لوزراء الخارجية بالتعاون مع كندا ودول أخرى ذات توجهات مماثلة. وتالياً نص البيان المشترك والذي يشمل سبع دول في المجمل: نحن وزراء خارجية كندا وأستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التشريع الذي يجري دراسته حالياً داخل أروقة الكنيست الإسرائيلي، والذي يهدف إلى إلغاء الامتيازات والحصانات الممنوحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كما يسعى إلى منع أي اتصال بين الكيانات الحكومية الإسرائيلية والمسؤولين في الأونروا ويهدف إلى إنهاء تواجد الأونروا داخل إسرائيل. وحيث أن الأونروا تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية الضرورية لحياة اللاجئين الفلسطينيين في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية وفي مختلف أنحاء المنطقة، فإن غياب عملها سيؤدي الى تعطيل خطير في توفر خدمات التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الوقود، بالإضافة إلى التعقيدات الشديدة والتي قد تصل إلى حد الاستحالة، مما قد يؤدي إلى تداعيات كارثية على الوضع الإنساني المتدهور بسرعة، لا سيما في شمال غزة. وإنه لمن الضروري أن تتمكن الأونروا والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة من تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، وأن تفي بمهامها على أكمل وجه. لذا، فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، والحفاظ على الامتيازات والحصانات الأساسية للأونروا دون أي انتقاص، وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن دون عوائق، إضافةً الى توفير الخدمات الأساسية التي يحتاج اليها بشدة للسكان المدنيين. وإننا لنُكرر، وبأشد العبارات، إدانتنا للهجمات الإرهابية الوحشية و غير المبررة التي شنتها حماس ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2023. فقد اتخذت الأونروا خطوات جادة للنظر في الادعاءات المتعلقة بدعم بعض موظفيها للمنظمات الإرهابية، مبدية استعدادها لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الداخلية تماشياً مع نتائج المراجعة المستقلة التي أُجريت في شهر نيسان (أبريل) 2024 برئاسة السيدة كاثرين كولونا ، والتي تناولت موضوع حيادية الأونروا. وفي ختام البيان، فإننا ندعو الأونروا إلى مواصلة مسيرتها الاصلاحية، وإظهار التزامها الراسخ بمبدأ الحيادية، وضمان توافق جميع أنشطتها مع المهام الموكلة اليها، معلنين عن استمرارنا بالمراقبة والمساندة الفعالية لهذه العملية.